

تحليل

## العدو يستهدف «المصالحة»: تعزيز الردع... أو تخريبها

للمقاومة، ولكن بطريقة مدروسة وهادفة على المستوى العسكري والبشري والسياسي. وضمن هذا الإطار، تكون إسرائيل قد هدفت أيضاً إلى توجيه رسالة ردع للمقاومة، وإلى محاولة رسم سقف عملائي كضمن للمصالحة عبر تحديد «شارة ثمن» لكل خطوة فلسطينية من هذا النوع، حتى لو كانت دفاعية وردعية.

عندما تبادر إسرائيل إلى إسقاط هذا الكَم من الخسائر البشرية المؤلمة، من دون أن تكون في موقع الرد أو إحباط خطر وشيك، يعني أنها تعمدت الاعتداء من موقع المبادرة الابتدائية، ولغايات مرسومة مسبقاً. ولكنها احتاجت إلى أن تغلف ذلك بعنوان أمني يحظى بإجماع داخلي، وتبرير سياسي إقليمي ودولي. وهو ما برز جلياً في بيان المتحدث باسم جيش العدو، رونن منليس، الذي ركز على ما وصفه بأنه «خرق واضح للسيادة الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن قبوله، وفي ضوء ذلك عمل الجيش» مضيفاً أن ما حدث «جزء من الجهد الدفاعي الواسع الذي يقوم عليه الجيش منذ نهاية عملية الجرف الصلب».

مع ذلك، ينبغي القول إنه عندما يتناغم الخارج الإقليمي والدولي مع إسرائيل، فليس من موقع نجاح تل أبيب في تضليله، بل هو يدرك خلفياتها، ولكن كما هو دائماً، عندما يكون الخيار بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، يكون انحياز الدول العظمى الغربية وأتباعهم في المنطقة تلقائياً إلى جانب إسرائيل، وإن قرروا ذلك بانتقادات ما لإسرائيل. وهذا ما سنلاحظه في حال رد المقاومة بالشدة نفسها على إسرائيل، إذ ستقدم المقاومة كأنها وقعت في الفخ أو سببت في التصعيد... مع أن العكس هو الصحيح.

في ما يتعلق بأسلوب كشف النفق، برز حرص المسؤولين الإسرائيليين، ووسائل الإعلام العبرية، إضافة إلى بيان المتحدث باسم الجيش، على تقديمه كثمرة لتطور تكنولوجي مزعوم في مواجهة خطر الأنفاق. وتراهن إسرائيل على أن يؤدي الترويج لهذا المفهوم إلى ثني فصائل المقاومة عن مواصلة حفر الأنفاق ما دامت ستكشف بهذه الوسيلة. ولكن ماذا لو كان لدى فصائل المقاومة أنفاق أخرى لم تستطع هذه التكنولوجيا اكتشافها. فعندئذ سيكون

خرق للقواعد المتعارف عليها. ورغم المصالحة (الفلسطينية)، لا يزال قطاع غزة مملكة إرهاب». والخيار الثاني هو العَص على الجراح من أجل المحافظة على المصالحة، والامتناع عن الرد الذي قد يؤدي إلى تصعيد يَجْرها. وفي كلتا الحالتين، تكون إسرائيل قد حققت أكثر من هدف في آن واحد.

وبهدف تعزيز الردع وتوسيع نطاق تدفيع الثمن، وجه نتنياهو رسالة تحذير إلى «حماس»، مؤكداً أنها «تتحمل المسؤولية، عن أي محاولة للمساس بسيادة إسرائيل»، وذلك بهدف دفعها إلى الضغط على «الجهاد الإسلامي» لثنيها عن الرد. وبما أن الاستهداف العسكري المباشر «غير المبرر» إقليمياً وأميركياً، سيضعها مباشرة في موقع من يعرقل المسار السياسي الفلسطيني الذي تدفعه القاهرة ومعسكر «الاعتدال العربي» مع

**نفذ العدو جريمته على «توقيت المصالحة الفلسطينية» كي يقيد المقاومة**

**«القبعة الحديدية» على حدود غزة أمس (أضرب)**



موافقة أميركية عليه، قرروا في تل أبيب الالتفاف على هذه العقبة السياسية، عبر استهداف نفق هو من منظور إسرائيلي أحد أخطر الأسلحة المحدقة بأمن المستوطنات جنوبي فلسطين المحتلة. مع أن إعلامها أكد أن النفق لم يكن في طور الجهوزية.

على المستوى العملائي، تدرك إسرائيل أن حفر الأنفاق جزء من بناء الجهوزية. وهو كأي سلاح تحاول المقاومة الحصول عليه، أو تطويره. وتعرّز هذا الخيار في القطاع بعد الإنجازات التي حققها هذا التكتيك خلال الحرب الأخيرة التي شنها العدو على غزة خلال عملية «الجرف الصامد» عام 2014. ترجمة ذلك أن إسرائيل استهدفت جهوزية دفاعية وردعية

علي حيدر

الأسلوب المثالي لإسرائيل من أجل تمرير اعتداءات مدروسة في توقيتها وأهدافها السياسية والردعية، مع ضمان أقل قدر من المخاطرة وردود الفعل، هو أن تتخلل بعناوين تقدم بها اعتداءاتها على أنها عمليات وقائية واستباقية. فليس مصادفة أن يسقط هذا العدد من الشهداء والجرحى في استهداف إسرائيل أحد أنفاق حركة «الجهاد الإسلامي» في قطاع غزة، وليس مصادفة توقيت الهجوم السياسي، والأمر نفسه ينسحب على الأسلوب الذي اتبعته في تدمير هذا النفق (صواريخ بتقنية جديدة).

ما تقدم يدفع إلى التساؤل عن التوقيت الذي اكتشفت فيه إسرائيل النفق، وهل انتظرت توقيتاً يُمكنها من إسقاط هذا العدد من الشهداء وتوجيه رسالة سياسية قاسية تستثمر عبرها الرهان على المصالحة الفلسطينية الداخلية كعامل كابح للمقاومة عن الرد؟

القدر المتيقن هو أن النفق الذي استهدفه العدو، كما أكدت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، لم يكن جاهزاً للاستخدام، بل كان في مرحلة الحفر».

ووفق معلق الشؤون الأمنية لموقع «يديعوت أحرونوت» رونن بن يشاي، كان الجيش يعلم عن النفق من مدة قصيرة؛ لكن أجل قرار ضربه حتى تغير الظروف السياسية في غزة، وذلك لمنع جولة تصعيد جديدة». تؤكد هذه المعطيات أن العدو تعمد في معالجة النفق اللجوء إلى تفجيره بما يؤدي إلى خسائر بشرية مؤلمة. ولم يغب هذا البعد حتى عن كلام رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، خلال افتتاح جلسة كتلة «الليكود» أمس، عندما رأى أن الضربة الإسرائيلية تندرج ضمن قاعدة «من يمس بنا سنمس به».

يعني ذلك أن الاعتداء يأتي في إطار الرد على حفر النفق، وليس ضمن «الخسائر الجانبية» خلال معالجة النفق، والأمر نفسه تكرر على لسان وزير الاستخبارات، إسرائيل كاتس، عندما أعلن أن «من سيهدد إسرائيل من الجو أو البر أو تحت الأرض، سيدفع كامل الثمن».

في البعد السياسي، من الواضح أن إسرائيل نفذت جريمتها على «توقيت المصالحة الفلسطينية». ويكشف ذلك عن أن صناع القرار السياسي والأمني في تل أبيب راهنوا على أن الظرف السياسي الفلسطيني الداخلي (المصالحة) قد يشكل قيماً على المقاومة، وتحديداً «الجهاد الإسلامي» في الرد بما يتناسب على العدوان.

ويمكن التقدير أن إسرائيل ترى أنها نجحت في وضع فصائل المقاومة، بين خيارين: الأول الرد التناسبي المؤلم مع حجم الجريمة، وهو ما قد يترتب عنه مسار تصعيدي محتمل. وتكون إسرائيل قد نجحت بذلك في تقديم المصالحة كأنها عملية «تبييض» لواقع المقاومة. وهو ما ورد ضمناً في كلام وزير الأمن الإسرائيلي، أفيدود ليرمان، عندما أعلن أن «التفجير جرى في أراضينا، وهذا (حفر النفق)

### المعابر «قيد التسليم»

كشفت مصادر مصرية عن وصول وفد يرأسه مدير «هيئة المعابر الفلسطينية»، نظمي مهنا، إلى القاهرة، برفقة وفد من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. وقالت تلك المصادر إن الوفد الفلسطيني التقى مسؤولين مصريين لبحث آليات تسلم معابر قطاع غزة كافة، تمهيداً لتطبيق بند اتفاق المصالحة الخاص بالمعابر الذي ينص على تسلم السلطة إدارة المعابر ابتداءً من مطلع تشرين الثاني من جهة ثانية، أعلنت حركة «حماس» جاهزيتها لتسليم إدارة المعابر للحكومة بصورة كلية تضمن إشرافها على الحركة فيها وجمع الإيرادات التي ستودع في صندوق الحكومة «لتتحمل بذلك المسؤولية تجاه القطاع». لكن «حماس» أحت إلى أن ذلك يعني «دفع رواتب الموظفين الموجودين في غزة (الذين عينتهم الحركة)، على غرار المرحلة السابقة (بقيمة نصف راتب شهرياً)، وذلك لحين دمجهم في الوظيفة الرسمية».

(الأخبار)

أمس، إن «مزاعم استخدام غازات خطيرة في عملية تفجير النفق كاذبة... ولم نقصد استهداف مسؤولين كبار». ويأتي هذا الاستهداف في وقت تواصل فيه مصر متابعة ملف تسليم المعابر للسلطة في رام الله، فيما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر أمني في رام الله قوله إن السفير المصري لدى السلطة، سامي مراد، ومعه اللواء في «المخابرات المصرية» همام أبو زيد، قررا في زيارة غير مخططة لها سابقاً، أن يصلا غزة صباح اليوم، عبر حاجز «بيت حانون - إيريز»، للقاء الفصائل وتثبيت التهدئة، كما سيشاركان في عملية تسليم معابر القطاع لحكومة «الوقاف الوطني».

وتسهيل حركة الأفراد، والتجارة، والبضائع بين الضفة، وغزة، وغزة والعالم الخارجي». وأضاف البيان الصادر أمس: «بحث اللقاء القضايا المالية المتعلقة بالمستحقات المالية للسلطة الوطنية لدى الجانب الإسرائيلي، والترتيبات المالية المتعلقة بالتجارة العامة، وتنظيم العلاقة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية». كذلك طالب الجانب الفلسطيني، إسرائيل، بمنح «مزيد من التسهيلات للمشاركة الفلسطينية التي تقام في المناطق المصنفة ج في الضفة (نحو 60% من مساحة الضفة)، كذلك بحث قضيتي المياه والكهرباء».

إلى ذلك، نقلت «هآرتس» عن مسؤولين إسرائيليين التقوا رئيس السلطة محمود عباس، قولهم، إن «أبو مازن قال أمامهم إنه لن يقبل وجود وزراء من حماس لا يعترفون بإسرائيل، في حكومة الوحدة الوطنية»، وهو ما نفته مصادر في رام الله في وقت لاحق.

(الأخبار)



لمجابهة هذا الاعتداء». كذلك، رأت «لجان المقاومة الفلسطينية» أن القصف الإسرائيلي «جريمة عدوانية وللمقاومة الحق في استخدام كافة الخيارات للرد»، معلنة «حالة التعبئة العامة في صفوف مقاتليها».

وإذ يتكزّر تقريباً ما حدث عام 2014، حينما أدت عملية «الجرف الصامد» إلى تخريب نتائج الاتفاق بين «فتح» و«حماس» (اتفاق الشاطئ) بعد 51 يوماً من المواجهة، فإن اندلاع حرب جديدة قد يؤدي أيضاً إلى إجهاض الاتفاق الأخير في القاهرة. لكن في محاولة إسرائيلية لاستيعاب تداعيات العدوان، قال المتحدث باسم جيش العدو، في وقت متأخر مساءً

## أميركي

**ترأس الجانب الفلسطيني رامي الحمد الله والإسرائيلي هوشيه كحلون**

يذكر أن هذا اللقاء يأتي بعد انتقاد إسرائيل اتفاق المصالحة الفلسطينية، وبالخزامن مع نية تل أبيب التصعيد ضد غزة، وأيضاً إعادة الإسرائيليين التشديد على أنهم لن يجروا مفاوضات مع حكومة وحدة بين «فتح» و«حماس». وعن هذا الاضطراب، علقت الصحفية: «صحيح، لكن حكومة الوحدة لم تقم بعد».

مع ذلك، تضمن اللقاء حديثاً عن غزة، إذ قال بيان رسمي فلسطيني، إن الجانب الفلسطيني أكد «ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع،